

المجزة لا يبين غير الرسل كقولهم بعينه لاحد المتناهي حتى يبين من شرح  
عن امام الحرمين فيمن كونه المجزة ليست من مكنتها ان العباد وما يتصلق  
قد روي كاجاب الموقن واكتار النعمان والفتاوى ونسليم الحج والعمرة  
عنه فاجاز كونها لا تارة صلي الله عليه وسلم الفرائد مجزة وكذا المشي  
عليها والمشتغلين بوجوهها اذا وقع الخبري بها ما ذكره في ذلك المبدأ  
فعل الله تعالى به وفيها ايضا قد روي للعباد ومكنتها له بمعنى ان الفكرة  
الحادثة تتصلق بها لا على سبيل التاثير على مذهب الامام لان كون  
مجزة الا من حيث فعلها بالباري لا من حيث كونها مكنتها نعم ان  
المدعى عليه عليها مجزة بحال اليه الامام نفسه واخره صفة  
التاثير بالباري ونوع الخبري بنفسه تلك المبدأ الحادثة للمعاد  
فوقه كذا لانه ان لا تكون مجزة كونها مكنتها واللا يكون  
الافعال عليه ما ايضا مجزة كونها لم يبق به الخبري مع صفة فخره لاجرة  
عليها من الصورة ونشروط كونها الحادثة مجزة ان يكون مسبوقة  
بدعواه كذا في ذلك نعم لو وقع الخبري بالافعال عليها لم تكن مجزة  
واستظهر بعض المتأخرين مذهب الامام فليس ذلك والافعال  
غير منوحيه اذ يبين على مذهب الامام ثبوت فية اننا الكسوية  
في خبرها المجزة كقوله خلا وظواهر كلامه وكقوله في الثاني انما لا يخبر  
عليه من تامل ما قرأناه ونسب كلامه من اننا سمع من المتأخرين  
في المجزة ثبوت المعاد في بطل قول البراهمة في الاستغناء في اسرار  
الموجودات تجيب خبري ان لم يبرح حكمها الغناطيس في حيز  
المدعى عليه في بادئ الامر وقضى بانها مما جاز المعاد ان فعل  
مدعى عليه ليقول كاذب وظهور الحادثة على يد لعله لم يخبر عليه  
من اسرار الموجودات وايضا المبتلان اننا سمعنا من المتأخرين اننا  
ان من قبيل المجزات كاجاب الموقن وقلب المعصاة ثمانا وبرا الاكبر  
والابصر من غير معاناة وذلك انهما تفتق فزاسن الاحوال بالباري  
بما به خل تحت تحيل والمغيبات لما نشر في علمها من لا يتنظر  
تصريح المجزة وانه لو قال ان يرضه في وقوع حادثة المسألة  
كفي حيث حصل في حادثة ودعاه لكن اننا في الفؤوس فان ادعيت  
مجزة ميمنة ففعل المستفاد الامه في المنظر انما اصحابها في المعاد  
الما تلت والذكي اخنا الفاضل ان الما تلت غير مشرفة وهو  
لكن الحادثة في حادثة الناس في صحة تارة مجزة الرسول  
اليومته حيث مضى على ذلك ولاشعري في الفؤوس واخنا  
التاثير ايضا فلا في المعترلة وان اختلف المدرك ففعل المعترلة

بنا

بنا على التحسين والتفريع المتعلقين لوانا خبرت مجزة اليه بعد دفاعة لكان ذلك  
حيث تغيرت واجبا للتوفيق والتفريع والوقفا بالمرشدة وعلا ذلك التوفيق  
والرسالة وذلك منع الخلق من الرتب المسمية والفتاوى العملية  
وذلك لا يحسن ممن وجب كونه لطيفا داعيا لمصالح البرية وجوابا  
انه قد تغفم هذه الاساس الفاسد وتزيف هذا الذي الفاسد  
عليه انه يتقلا لهم لا يجوز ان يكون في ذلك صلاح بعض المعاد لانه يعلم الله  
في طائفة منهم من اللسود والعداوة فاذا مات الحاسد وتحسنت حادثة  
الما تلت نلت في من ذلك بالفتوى وهو ذلك الملاحق الى المثلثة في بيان  
الاصول وقال الفاضل الرسالي في جوابها الى تعلق الخطاب بالرسول  
وذلك ممنوع بعد الموت فكيف تكون الاية لا تختص الا في وقت الانتفاع  
حاصي اية عليه وايضا الفتوى به كبري في ابطال الكرامة اذا ما من  
كرامة الا ويجوز على هذه ان تكون مجزة لبي تاثير اليه بعد موت  
وايضا تاثير ما يدعى الرسالة الى الوفاة لتضع معه قابلية البعث  
ويعلم بحكام الله تعالى لعدم وجود البعث ثم عادة على حفظ ذلك عنه  
واجيب اما عن الاول فانه يثبت بعد موته ان كان مخاطبا بتبليغ  
ما بلغه ولا يضره امتناع تعلق الخطاب عنه وجوده لانه فانما ثبت  
على صحة ما سبق من دعواه وفي حوزة تاثيره الاية اليه من مذهب  
في حال اجابة فيجب ان يجوز تاثيرها في الاجل مذهب بعد الوفاة وبنيان  
بذلك صفة قد يوافق دعواه واما عن الثاني فبان ثبوتها سلطان  
كون الكرامة دليلا قطعيها على ولا يترتب ظهوره على يده لظرفه  
هذه الاحتمال اليها ولا يرب اننا قابلية بموجبه فاذ لا الفاعل  
عليه الولاية ليست تظهيره ولو انما فيها من هذا الاحتمال الذي ذكره الاحتمال  
كونها اسمها راجا كون من ظهرت عليه يد من اهل دعواه الله تعالى  
ومن سبق له الفضا بالتحتم عليه بالفتاوى والما كان الالوت  
من السعادة الصوفية لا يتقون بها بل لا يزدادون معها الاخرى واما  
عن الثالث فبان انما استنبط وجود الحفظ منهم لتبويهم  
وذلك لا يصح ان يكون دليلا على عدم الجواز ان يمكن انه يبرهن على  
وجهه ببناء صفة حفظه بهم موثقة ههنا ان سلما امتناع كذا في الا  
بسطا واما ان قلنا بجوازها فالامر في ذلك بلغ غاية الوضوح وقلنا  
صدها البحث حيث نصر الرسول على ذلك لانه ان لم يبرهن عليه لا يبرهن  
تاثيرها لما انه الخبري شرط فيها وهو منقطع بالمرن بخلاف الكرامة  
لعدم شرطية فيها بل قد لا يكون الا في عالمنا جنته بالمرن منه عليه  
العلمان خليل الما كفي بعض نفايقه وكما صرح به القسري في خبرها